الجامعة المستنصرية / كلية الآداب — المرحلة الثانية / الدراسة الصباحية

قسم اللغة العربية — المادة : علوم الحديث النبوي الشريف

المحاضرة التاسعة — الدكتور إسماعيل عباس حسين

مصادر الحديث النبوي الشريف

أولا: (كتب الصحيح)

١- صحيح البخاري :

البخاري هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري من أهم علماء الحديث وعلوم الرجال والجرح والتعديل والعلل عند أهل السنة والجماعة، وأحد كبار الحفّاظ الفقهاء ولد في بخارى في إقليم خراسان(اوزبكستان) ليلة الجمعة الثالث عشر من شوال سنة ١٩٤ هـ، الموافق ٢٠ يوليو ٨١٠ م وأصله من مدينة بلخ وهي إحدى ولايات أفغانستان اليوم ، وتربّى في بيت علم حيث كان أبوه من العلماء المحدّثين الراحلين في طلب الحديث، وطلب العلم منذ صغره فدخل الكتّاب صبيّاً وأخذ في حفظ القرآن الكريم وأمهات الكتب المعروفة في زمانه، حتى إذا بلغ العاشرة من عمره، بدأ في حفظ الحديث، والاختلاف إلى الشيوخ والعلماء، وملازمة حلقات الدروس، رحل في أرجاء العالم الإسلامي رحلة طويلة للقاء الشيوخ وطلب الحديث فزار أكثر البلدان والأمصار الإسلامية في ذلك الزمان للسماع من علمائها فسمع من قرابة ألف شيخ، وجمع حوالي ستمائة ألف حديث، أمتُحن أواخر حياته وتُعصّب عليه حتى أُخرج من نيسابور وبخارى فنزل إحدى قرى سمرقند فمرض وتوفِّيَ بها ليلة عيد الفطر السبت غرة شوال ٢٥٦هـ الموافق ١ سبتمبر ٨٧٠م .

والكتاب جمعه البخاري، وسماه "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه" وكان البخاري يذكر الكتاب أحياناً باختصار فيسمّيه: «الصحيح» أو «الجامع الصحيح» وسمّاه بذلك عدد من العلماء منهم ابن الأثير ، وقد عُرف الكتاب قديماً وحديثاً على ألسنة الناس والعلماء بِأسم «صحيح البخاري» وأصبح هذا الاختصار معهوداً معزواً إلى البخاري للشهرة الواسعة للكتاب ومصنّفه. وقد كان الباعث على تصنيف هذا الكتاب ان البخاري كان جالسا عند استاذه إسحاق بن راهويه فسمعه يقول "لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنة رسول الله " قال البخاري فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح.

وهو أول مصنف في الحديث الصحيح المجرد مبوباً على الموضوعات الفقهية ، وخرجه من ستمائة ألف حديث، وتعب في تنقيحه وتهذيبه والتحري في صحته، حتى كان لا يضع فيه حديثا إلا اغتسل وصلى ركعتين يستخير الله في وضعه، ولم يضع فيه حديثاً إلا ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالسند المتصل الذي توفر في رجاله العدالة والضبط. وذلك خلال رِحْلاته العلمية الواسعة إلى الأقاليم الإسلامية، فكان يرحل لطلب الحديث ثم يعود لإكمال ما بدأ من التصنيف ممّا سمعه وصح لديه وتجمع عنده من الحديث الصحيح. وقد ابتدأ تصنيفه في المسجد الحرام، قال البخاري: «صنفت كتابي هذا في المسجد الحرام وما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته» وجمع تراجمه في المسجد النبوي وأكمل

تأليفه في ستة عشر عاما، ثم عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة، وقد حَرَص البخاري على الدقّة والتثبّت في إخراج الكتاب فأعاد النظر فيه عدّة مرات وتعاهده بالتهذيب والتنقيح، وقد تلقاه العلماء بالقبول في كل عصر، قصد البخاري في صحيحه إلى إبراز فقه الحديث الصحيح واستنباط الفوائد منه، وجعل الفوائد المستنبطة تراجم للكتاب - أي عناوين له - فيذكر متن الحديث بغير سند وقد يحذف من أول الإسناد واحد فأكثر، وهذان النوعان يعرفان بالتعليق، وقد يكرر الحديث في مواضع كثيرة من كتابه يشير في كل منها إلى فائدة تستنبط من الحديث، وذكر في تراجم الأبواب الكثير من الآيات والأحاديث وفتاوى الصحابة والتابعين، ليبين بها فقه الباب والاستدلال له، حتى اشتهر أن «فقه البخاري في تراجمه» عدد أحاديثه بالمكرر (٧٣٩٧) سبعة وتسعون وثلاثمائة وسبعة آلاف حديث، وبحذف المكرر يبلغ (٢٦٠٢) اثنان وستمائة وألفا حديث،

لم يصرح البخاري بشرط قَبول الحديث في صحيحه، ولكن استنبط المحدثون شرطه من كتابه، فقال أبو بكر الحازمي: إن شرط البخاري أن يخرج ما اتصل إسناده بالثقات المتقنين الملازمين لمن أخذوا عنه ملازمة طويلة سفراً وحضراً، وإنه قد يخرج أحياناً ما يعتمده عن أعيان الطبقة التي تلي هذه في الإتقان والملازمة لمن رَوَوْا عنه فلم يلازموه إلا ملازمة يسيرة ،قال ابن الجوزي: اشترط البخاري ومسلم الثقة والاشتهار. قال: وقد تركا أشياء تركها قريب وأشياء لا وجه لتركها، فمما تركه البخاري الراوية عن حماد بن سلمة مع علمه بثقته لأنه قيل إنه كان له ربيب يدخل في حديثه ما ليس منه، وترك الراوية عن سهيل بن أبي صالح لأنه قد تكلم في سماعه من أبيه وقيل صحيفة .

وقد أورد البخاري المُعلقات في عناوين الأبواب على سبيل الاستشهاد، وهي ليست جزءاً من أحاديث صحيح البخاري لأنها ليست مُسندة بل إن البخاري قد أورد بعضها بصيغة التمريض، والحديث المعلق هو ما حذف من بداية إسناده راوٍ واحد فأكثر، مثل أن يحذف جميع الإسناد إلا الصحابي، أو التابعي على سبيل الاختصار ليستشهد بالحديث والمُعلقات في البخاري قسمان:

- ما هو موصول في موضع آخر، يعني أنه ورد في صحيح البخاري في موضع آخر بإسناده كاملاً، وإنما يُورده حتى يُكرره مختصراً في الإسناد خشية التطويل.

- ما هو معلق وليس موصولاً في موضع آخر، وإما أن يكون بصيغة الجزم، وإما أن يكون بصيغة التمريض.

تصل معلقات البخاري إلى ١٣٤١ حديثاً معلقاً، وقد قام ابن حجر العسقلاني بوصل أسانيد معلقات البخاري وإثبات صحتها في كتابه "تغليق التعليق". يقول جلال الدين السيوطي: «وأكثر ما في البخاري من ذلك موصول في موضع آخر من كتابه، وإنما أورده معلقاً اختصاراً ومجانبة للتكرار»، وقد رأى فؤاد سزكين أن المعلقات تعتبر بداية انهيار الإسناد في علم الحديث، وأن ذلك يعد نقصاً في الكتاب.